المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير حول مشاركة وفد عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC"

مانيلا/ جمهورية الفلبين: 30 يناير - 2 فبراير 2013

من إعداد: د. عبد اللطيف أسراج، رئيس قسم الجلسات العامة والتسجيل والنشر

الجلسة الختامية

للمؤتمر الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "GOPAC"

I- تقديم توصيات فرق العمل الدولية (GTM) والمصادقة عليها:

1) توصية فريق العمل الدولي حول "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"؛
2) توصية فريق العمل الدولي حول "**مكافحة غسل الأموال**"؛
3) توصية فريق العمل الدولي حول "**الأخلاقيات والقواعد البرلمانية**"؛
4) توصية فريق العمل الدولي حول "**الرقابة البرلمانية**"؛
5) توصية فريق العمل الدولي حول "**مشاركة المجتمع المدني**"؛
6) توصية فريق العمل الدولي حول "**شبكة مشاركة المرأة**".

II- تقديم "إعلان مانيلا"

I- تقديم توصيات فرق العمل الدولية (GTM[7]) والمصادقة عليها

خلال الجلسة الختامية للمؤتمر تم تقديم في جلسة عامة توصيات مختلف فرق العمل الدولية التابعة لمنظمة GOPAC للمصادقة عليها من طرف المؤتمرين، وتم الإعلان خلال هذه الجلسة على أن المؤتمر المقبل (المؤتمر السادس لGOPAC) ستستضيفه باكو، عاصمة أذربيجان خلال سنة 2015.

وشهدت هذه الجلسة كذلك مراسم الاتفاق على مذكرتي تفاهم بين منظمة GOPAC من جهة وممثلي كل من منظمة Transparency International والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد IACA.

1) توصية فريق العمل الدولي حول "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد":

إدراكاً منا بالآثار المتأصلة والضارة للفساد على الأفراد والمؤسسات، والعواقب الوخيمة العامة للمشكلة، ومسؤولياتنا كبرلمانيين في السهر على الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد، وهي المسؤوليات التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قرر فريق العمل الدولي حول "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**" ما يلي:

- تعزيز قدرات البرلمانيين على "تكييف" اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بالمساعدة في ملائمة المقاييس الدولية مع الاحتياجات الوطنية، والاضطلاع بدور رقابي هام في رصد ومراجعة الجهد الوطني المبذول في إطار تنفيذ الاتفاقية.
- تشجيع البرلمانيين على ضمان وجود آلية المراجعة السنوية وأن يتم وضع تقرير آلية المراجعة في البرلمان ومشاركتها بطريقة شفافة.

---

[7] Groupe de Travail Mondiaux

•توسيع التمثيل النيابي في مؤتمر دول الأطراف والاجتماعات الدولية الأخرى الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز الدعم والفهم الشعبي للاتفاقية، وكذلك التأكيد على قدرة الاتفاقية على تعزيز المساءلة العامة عن طريق ممثلين عامين.

•حث البرلمانيين على العمل مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني مثل تحالف **CNUCC** حول مبادرات مكافحة الفساد.

•تطوير الموارد عبر تقديم المعلومات والأدوات والتوجيه للبرلمانيين فيما يتعلق بكيفية تعزيز خطط مكافحة الفساد، ودعم تنفيذ وتقييم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستويات الوطنية.

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

2) توصية فريق العمل الدولي حول "مكافحة غسل الأموال"

إقراراً منا بالخسائر المالية الجسيمة التي تنجم عن غسل الأموال وسرقة الممتلكات، والآثار السلبية الشديدة على مساعي التخفيف من حدة الفقر والاستقرار السياسي، قرر فريق العمل الدولي حول "**مكافحة غسل الأموال**" ما يلي:

- تطوير المواد لاستخدامها في التشخيص في الدول المحتمل التركيز عليها، وتقديم المعلومات والأدوات والتوجيه للبرلمانيين حول تقوية أنظمة مكافحة غسل الأموال.
- مساعدة جهود البرلمانيين لاستعادة الممتلكات المسروقة عبر توفير لهؤلاء البرلمانيين الدعم، والنصيحة، والتوجيه، والحصول على المعلومات التقنية، وأفضل الممارسات لتمكينهم من انشاء التشريعات والمبادرات المحلية.
- مواصلة تقديم دليل"مكافحة غسل الأموال للبرلمانيين" التابع ل GOPAC في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية من خلال ورش عمل محلية وإقليمية لتعزيز قدرات البرلمانيين لتفعيل أنظمتهم الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال واسترداد الممتلكات المسروقة.
- الدعوة الى مطالبة جميع المؤسسات المالية بالحصول على إعلان قانوني مُلزم للمالك المستفيد لكافة الودائع والمعاملات المالية الأخرى، مع فرض عقوبات في حال عدم الامتثال.

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

3) توصية فريق العمل الدولي حول "الأخلاقيات والقواعد البرلمانية"

إذ نشير إلى المهام الفريدة المنفذة من قبل البرلمانات والبرلمانيين في تمثيلهم لمواطنيهم، وتصويتهم على القوانين، ومراقبتهم ومساءلتهم للأجهزة التنفيذية، وتعزيزاً لقدرتهم على منع ومكافحة الفساد؛

واذ نرى بأنه لكي يحافظ البرلمانيون على نزاهتهم واكتسابهم لمستوى ملائم من الثقة العامة لدى اضطلاعهم بتلك المهام الجليلة التي تمثل المصلحة العامة، يتعين عليهم إظهار معايير عالية من الأخلاقيات والسلوكيات وصونها.

واقراراً منا بأن الأنظمة البرلمانية الفعّالة حول الأخلاقيات وقواعد السلوك بامكانها ردع ومعاقبة حالات محددة تتعلق بسلوكيات غير أخلاقية لبرلمانيين في سياق أوسع لمنع ومكافحة الفساد؛

واقراراً منا أيضا بأن أنظمة الأخلاقيات وقواعد السلوك الفعّالة تعزز مستوى الثقة العامة في النظام السياسي الديمقراطي بوجه عام، والبرلمانات وأعضاءها بوجه خاص، وذلك لشدة تأثر مستوى الثقة العام بالفساد المُستشعر والفعلي؛

وإذ نشير إلى أن المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنص على تطوي "مدونة سلوك للمسؤولين العامين"؛

وبعد اطلاعنا على الأنشطة التي يقوم بها فريق العمل الدولي حول "الأخلاقيات والقواعد البرلمانية"، وخاصة في إعداد وإصدار" دليل الأنظمة البرلمانية للأخلاقيات والقواعد "بعدة لغات؛

بناء عليه، يقرر فريق العمل الدولي حول" الأخلاقيات والقواعد البرلمانية /"الجمعية العامة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC ما يلي:

1- الإشارة بكل تقدير إلى صياغة وإصدار"دليل الأنظمة البرلمانية للأخلاقيات والقواعد" من قِبل فريق العمل الدولي حول"الأخلاقيات والقواعد البرلمانية".

2- حث أعضاء "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" على نشره على نطاق واسع وتنفيذ توصياته على المستوي العالمي والإقليمي والمحلي لتطوير أنظمة أخلاقية وسلوكية شاملة وفعالة.

3- حثّ أعضاء فريق العمل الدولي حول "الأخلاقيات والقواعد البرلمانية" على تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، حسب مرفقات هذا القرار، وخاصة ما يتعلق بالتالي:

- تطوير المعرفة والمواد الخاصة بأنظمة الأخلاقيات والقواعد البرلمانية.
- بناء قدرات البرلمانيين لتطوير، وسّن وتنفيذ أنظمة أخلاقيات وقواعد متماشية مع المحيط السياسي والثقافي ذي الصلة، والتمسك في الوقت ذاته بالمعايير الدولية الأساسية.
- تطوير قدرات فريق العمل الدولي حول "الأخلاقيات والقواعد البرلمانية"، وشراكته وفعاليته التنظيمية.

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

4) توصية فريق العمل الدولي حول "الرقابة البرلمانية"

اقراراً منا بأهمية الرقابة البرلمانية الفعالة والعلنية والشفافة من أجل الحكم الرشيد ومكافحة الفساد؛

واقراراً منا بضرورة تمتع كافة مواطني البلد باستحقاقات الموارد الطبيعية العامة؛

قرر أعضاء فريق العمل الدولي حول "الرقابة البرلمانية" ما يلي:

- تعزيز ونشر المواد المتعلقة بالرقابة البرلمانية ومكافحة الفساد، التي تنتجها الأمانة العامة لمنظمة GOPAC بالتعاون مع مؤسسة البنك الدولي ومكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية . بالاضافة الى عقد ورش عمل لتطوير قدرات المشرعين ليكونوا أكثر إلماماً بتلك الأدوات، كلما أمكن ذلك.
- تكوين شبكة دعم للبرلمانيين المنتخبين حديثاً لفهم الدور الذي يمكنهم الاضطلاع به في الحراك الدولي لمكافحة الفساد، وذلك من خلال دورات تنصيب تدريبية للمشرعين الجدد.
- تقوية العلاقات بين منظمة GOPAC وغيرها من المنظمات والمشرعين الذين يعملون في القضايا الرقابية.
- تقوية العلاقات بين المشرعين والأجهزة الرقابية.
- متسقاً مع عملية "بوسان"، استكشاف إمكانية إنتاج وتوفير مبادئ توجيهية للمنظمات المانحة لدعم عملهم داخل البلدان التي تحصل على تمويلهم، من خلال الانخراط مع البرلمانيين، بحيث يتم وضع مشاريع تستجيب الى احتياجات التنموية للبلدان وتبذل الرقابة البرلمانية الكافية على البرامج والمشاريع الممولة من قبل المانحين.
- ضمان حصول المشرعين على دعم الزملاء ليتسنى لهم فهم العقود والتأكد من شفافيتها، وتقديم مشروعات تشريعية للمرجعية.
- التأكد من مواصلة فريق العمل الدولي عمله المتعاون في المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، ومعهد رصد العائدات Revenue Watch Institute، ومجموعة "أنشر ما تدفعه: Publish What You Pay"، بالاضافة الى مبادرات أخرى.

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

5) توصية فريق العمل الدولي حول "مشاركة المجتمع المدني"

اقراراً منا بأن لدى أعضاء جميع البرلمانات مسؤولية تمثيل وجهة نظر ناخبيهم وضمان عدم تهميش مجموعة معيّنة داخل مجتمعهم أو استبعادها من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

إقراراً منا بأن المادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تدعو كل دولة طرف في هذه الاتفاقية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز المشاركة الفعالة للأفراد والمجموعات من خارج القطاع العام، كالمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، في منع ومكافحة الفساد ورفع مستوى الوعي العام بوجود وأسباب وخطورة التهديد الذي يشكله الفساد؛

قرر فريق العمل الدولي حول"**مشاركة المجتمع المدني**" ما يلي:

- تعزيز قدرات البرلمانيين على اتمام مسؤولياتهم لتمثيل ناخبيهم والعمل بفعالية مع المجتمع المدني من خلال تنظيم ورش عمل خاصة بمشاركة المجتمع وتقديم أدوات أخرى كالمواد البحثية، والتشريعات النموذجية، وخطط العمل؛

- الاستمرار في بناء، وتعزيز وإضفاء صفة الرسمية على الشراكات الدائمة مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية والناشطة في مجال مكافحة الفساد، والعمل بصورة متعاونة مع الأطراف المعنيين على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية؛

- العمل مع شركاء المجتمع المدني في وضع تشريع نموذجي يهدف إلى توفير امكانية الوصول الى المعلومات وحماية حقوق الأفراد الذين يتخذون مواقف مناهضة للفساد؛

- اعداد استراتيجيات الاتصالات العامة والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بشأن قضايا الفساد، بما في ذلك محتويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتقليل من مستوى التساهل العام مع الفساد في مجتمعاتنا.

- ضمّ ممثلين عن شركاء المجتمع المدني كأعضاء ناشطين في فريق العمل الدولي"مشاركة المجتمع المدني".

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

6) توصية فريق العمل الدولي حول "شبكة مشاركة المرأة"

اقراراً منا بأن الرجل والمرأة يثريان القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العديدة بمختلف المناظير، وأن المشاركة السياسية للمرأة تُعد متطلباً أساسياً للحكم الرشيد؛

واعترافاً منا بأنه على الرغم من التقدم الذي تحقق على صعيد زيادة أعداد الإناث في مناصب اتخاذ القرار، إلا أن أعدادهن من المُشرعات لا يعكس التوازن بين الجنسين في مجتمعنا العالمي؛

قررت "**شبكة مشاركة المرأة** " للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الآتي:

- تقديم شبكة دعم، تتضمن ورش عمل وأنشطة أخرى ترمي إلى زيادة قدرة البرلمانيات على المشاركة الفعالة في معركة مكافحة الفساد؛
- تشجيع المجموعات البرلمانية النسائية الأخرى على تكثيف انخراطها في قضايا الفساد؛
- العمل مع الشركاء، كالأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية والمؤسسات الأكاديمية، لمشاركتهم في ما هو متاح من مواد وإجراء أبحاث إضافية عن آثار الفساد على المرأة؛
- ومعاينة دراسات الحالة التي تسلط الضوء على عوائق ومحفزات المشاركة النسائية في العملية السياسية، ونشر الدروس المستفادة.

(صودق على هذه التوصية بالاجماع)

II- "إعلان مانيلا"

نحن، أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والممثلين لبرلمانات 67 بلدا؛

مجتمعين معا هنا في مانيلا، الفلبين، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2013 في المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين ضد الفساد؛

نؤكد أن الحكم الرشيد (الحكامة الجيدة) هو الطموح المشترك للبشرية؛

نقر بأن الدول فرادى والمجتمع الدولي ينبغي أن يكون لهم الرخصة والإمكانيات اللازمة لتقديم الفاسدين إلى العدالة؛

نقر بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC)، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005، هي أول آلية لها قوة القانون ومقبولة دوليا؛

مصممون للتوصل إلى مبادئ واستراتيجيات مشتركة لمكافحة الفساد، وتعزيز الحكامة الرشيدة ودعم سيادة القانون؛

من خلال هذه الوثيقة نقرر بأن البرلمانيين سيلتزمون بما يلي:

1. تعزيز التنفيذ الشامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC) من خلال قوانينهم ذات الصلة؛

2. الالتزام بإجراء بحث سنوي حول مدى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC) على المستوى المحلي والسهر على ضمان التعرف على نتائجه وتقاسمها مع عامة المواطنين بطريقة مفتوحة وشفافة؛

3. التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة لزملائنا البرلمانيين في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CNUCC)؛

4. الاعتراف بدور البرلمانيين والبرلمانيات في إجراء التغيير داخل وخارج البرلمان؛

5. إنشاء وتعزيز قواعد (مدونات) الأخلاق والسلوك في صفوفهم؛

6. العمل من أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على آليات مكافحة الفساد وخاصة بالنسبة لتلك المتعلقة باسترداد واسترجاع الممتلكات والأصول المنهوبة من الشعوب؛

7. نطالب باعتماد على نطاق واسع لآليات قانونية من شأنها إلزام الدول على التعاون فيما بينها لمكافحة الفساد وتسمح للمجتمع الدولي بمتابعة ومحاكمة مرتكبيه؛

8.التشجيع على المساهمة الواسعة لجميع قطاعات المجتمع في مكافحة الفساد.

أتم في مدينة مانيلا، الفلبين، يوم السبت 2 فبراير 2013.

تم تبني إعلان مانيلا من طرف المؤتمرين بالإجماع